

Distr.: General
10 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال
متابعة قرارات المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ومقرراته

لجنة وضع المرأة بوصفها عاملا حافزا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني: حوار مع اللجان الفنية

موجز من إعداد الرئيس

١ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية بشأن موضوع عنوانه "لجنة وضع المرأة بوصفها عاملا حافزا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني: حوار مع اللجان الفنية". وترأست الحلقة رئيسة اللجنة، كاندا فاجراهايا، وأدار النقاش رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مارتن ساجديك. وشارك في حلقة النقاش: رئيسة لجنة السكان والتنمية، بينديكت فرانكينييه (بلجيكا)؛ ورئيسة لجنة التنمية الاجتماعية، سيمونا ميريلا ميكوليسكو (رومانيا)؛ ونائبة رئيس لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بنتي آنجيل - هانسن (النرويج)، وقد شاركت عن طريق الفيديو؛ ونائبة رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيكتوريا روميرو (المكسيك)؛ ورئيسة الأمانة العامة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، تشاندرا روي - هنريكسن، وقد مثلت عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، السيدة مريم والت محمد أبوبكرين (مالي).



٢ - وكان منهاج عمل بيجين دعا الحكومات إلى ”الترويج للأخذ بسياسة فعالة وواضحة من أجل اعتماد منظور يراعي نوع الجنس ليصبح جزءاً من الاتجاه العام لجميع السياسات والبرامج بحيث يتم قبل اتخاذ القرارات إجراء تحليل للآثار الناجمة عن القرارات بالنسبة لكل من البنات والبنين على التوالي“. وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في نتائجه المتفق عليها ١٩٩٧/٢ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بأنه ”عملية تقييم للآثار الناجمة عن أي إجراء مزعج اتخذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة، على النساء والرجال. وهو استراتيجية لجعل شواغل النساء والرجال وخبراتهم بعدا صميما في عملية رسم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة؛ وتُكسر حلقة عدم المساواة بينهما. فالهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين“. وأهيب بجميع الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المسائل التي هي قيد نظرها وفي إطار ولاياتها. وتؤدي لجنة وضع المرأة مهامها بوصفها عاملا حفازا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعمل على تعزيز اهتمام الهيئات الحكومية الدولية الأخرى بقضايا المساواة بين الجنسين.

٣ - وبذلت اللجان الفنية مجموعة من الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال التي تقوم بها. وناقشت لجنة السكان والتنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية الاجتماعية الأبعاد الجنسانية لقضايا من قبيل القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمل اللائق والعلم والتكنولوجيا والشيخوخة. ونظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في مختلف جوانب العدالة الجنائية المتعلقة بالمرأة، والعنف ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار بالنساء. وكرست اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على وجه الخصوص، مجلسا استشاريا للشؤون الجنسانية أنشئ في عام ١٩٩٥ واضطلع باستعراض التقارير والقرارات المتعلقة بالأبعاد الجنسانية للسياسات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا. وخصص المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية دورته الثالثة كلها للمرأة. وعقدت اللجان الفنية مناقشات مواضيعية للخبراء تناولت الأبعاد الجنسانية، بما في ذلك الأبعاد التي تشمل الفئات المهمشة من النساء والفتيات مثل نساء الشعوب الأصلية أو النساء ذوات الإعاقة. وتتعاون اللجان المذكورة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية التي زادت من اهتمامها بقضايا المساواة بين الجنسين.

٤ - ولم تنفك قرارات اللجان الفنية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية تتضمن منظورا جنسانيا تركز فيه على الفرص والتحديات التي تواجهها المرأة في مجالات القضاء على الفقر، والمهجرة، والصحة، والتوسع الحضري، والشيخوخة، والفجوات بين الجنسين في العلم والتكنولوجيا والابتكار. واعتمدت اللجان أيضا قرارات خاصة بشأن العنف ضد المرأة أو الاتجار بالبشر أو الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ورحب المتكلمون بقرارات لجنة وضع المرأة التي تناولت قضايا اللجان الفنية الأخرى ذات الأولوية. وبالنظر إلى أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والانتماء الإثني في توجيه صنع السياسات وسد ثغرات جنسانية محددة، فقد أهاب المتكلمون بلجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية مواصلة إعطاء أولوية إلى هذه البيانات وإلى الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية.

٥ - وأقر المتكلمون بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مستقبلا وأيدوا، في هذا الصدد، الاقتراح المتعلق بأن تتخذ من تحقيق المساواة بين الجنسين هدفا قائما بذاته وتمكين جميع النساء والفتيات وبأن تدرج في الخطة غايات تراعي الفوارق بين الجنسين ضمن أهداف أخرى.

٦ - واتفق المشاركون على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل استراتيجية يمكن تطبيقها على جميع المجالات، وبالتالي يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من كل أعمال اللجان الفنية. وأعرب متكلمون عن تأييدهم لتوثيق التعاون بشأن طائفة من المسائل وبوسائل شتى، وشجعوا على المزيد من المواءمة والتنسيق بشأن المواضيع والمسائل التي تعالجها اللجان الفنية. وأوصوا بتوثيق التعاون بشأن أساليب العمل وبرامج العمل بهدف كفالة التكامل وتحقيق قيمة مضافة محددة لكل قطاع. وينبغي أن يهدف تعزيز التنسيق إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر بين اللجان الفنية. ويمكن أن تعقد مناقشات جماعية منتظمة في مجالات مواضيعية مشتركة، تأخذ في الاعتبار أيضا الموضوع الرئيسي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولتيسير عمليات تنسيق أقوى، يمكن القيام بعملية مسح لمواضيع اللجان الفنية وعملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعيين جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية في صلب اللجان الفنية بغرض تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها. ويمكن أيضا أن تيسر زيادة التعاون توجيه رسالة موحدة بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتصل بالمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات الحكومية الدولية الأخرى.

٧ - وأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه أمانات اللجان الفنية في تيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها. وشدد المتكلمون على ضرورة أن تأخذ تقارير الأمين العام في الاعتبار القضايا الجنسانية، وأن تتعاون أمانات اللجان وأن تحدد مواضيع المناقشات بشكل

مشترك. ومن الضروري أيضا أن تقدم أمانات اللجان الفنية الدعم اللازم إلى اللجان. وقُدّم اقتراح أيضا مؤداه أنه لا بد من تمثيل أمانات اللجان في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

٨ - ورحب المشاركون بالناقشة التي أُجريت مع رؤساء ونواب رؤساء اللجان الفنية خلال هذه الدورة للجنة وضع المرأة، وأشادوا بالدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تيسير هذه المناقشة وفي توفير الخبرة التقنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشجعوا على مواصلة هذا الحوار بين اللجان الفنية، واقترحوا النظر في إجراء حوارات مماثلة بشأن مواضيع شاملة أخرى. وإلى جانب أعمال اللجان الفنية، دعا المشاركون الدول الأعضاء إلى إبداء روح القيادة السياسية لكفالة وضع نهج شمولي فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف القطاعات، وفي جميع العمليات الحكومية الدولية ولتوفير حيز آمن لمنظمات المجتمع المدني في جميع المحافل.

٩ - وقدم متكلمون أمثلة عن كيفية تعميمهم للمساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك وضع آليات مؤسسية من قبيل شؤون المرأة أو المكاتب الاستشارية المعنية بالشؤون الجنسانية، وتعيين جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية في جميع الوزارات من أجل دعم إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج؛ واعتماد منهجية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛ ووضع آليات للرصد والمساءلة بوسائل منها جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، ووضع تقارير منتظمة عن الجهود التي تبذلها كل وكالة حكومية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنتائج التي تحقّقها.

١٠ - وحدد المشاركون الإجراءات العملية لكفالة نجاح تعميم المنظور الجنساني، بوسائل منها التدريب على المهارات وبناء القدرات في مجال التحليل الجنساني، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن واستخدامها، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، دعا المتكلمون أيضا إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسة العامة.